

عند ما فالت تد ولدت فهو ينك يا فلان فحملت به ولها ولا يستطيع ان يتبع
 الا ان قالت ونكاح البضايا كن يتصمين على ايواهن بر ايات من ارا دهن دخل عليهن
 فماذا حملت احديهن فوضعت جمعوها القافة ثم القوا ولها بالذي يريدون القافيين
 الا يتبع من ذلك انتهى واللايق يقصه امة زعمه الاخير فحملت مع القافة فخذ الولد
 نغذر بوجه من الوجه اولها لم تكن بصفتها البضايا بل اصحابها عنده سر من زفة
 وهما كما قران فحملت وولدت ولدا يشبهه فغلب على ظنه انه منه فبعثه الموت قبل
 استظافه فاحوا خاها ان يستحقه فعمل سعد بذلك نسكا بالبراة الاصلية قال
 القرطبي وكان عبد بن زمعة سمع انه الشرح ورد بان الولد للفراس والاقام تكن
 عادتهم اللعاق بركة اقال وما ادر عن ابن له هذا الغرم بالنبي وكأنه بناه عليا
 قال الخطابي ان امة زمعة كانت من البضايا اللاتي عليهن الضراب فكان اللعاق
 مخفيا باسقاطهن عليا ذكر ابو الهيثم في ما اخبرني عن ابي حنيفة عايشة لكونه يذكر الخطابي
 مستندا لذلك والذي يظهر من سياق القصة ما تقدمه انما كانت امة مستغربة من زمعة
 فاقصت انه عنده زلفة بها كما تقدم وكان طريفة الجاهلية في مثل ذلك ان السيد ان استظف
 القصة وان نفاه استفي عنه واذا ادناه غيره كان مرده كل الى السيد والقافة وقد وقع في
 حديث ابن الزبير الذي سرقه بعد هذا ما يريد ما قلته واما قول ابن عبد بن زمعة
 سمع ان الشرح الخ فضيحة نظر لانه ببعد ان يسمع ذلك عبد بن زمعة وهو مكلم لم يسمع
 ولا سمع سعد بن ابى وقاص وهو من السابقين الاولين للمؤمنين لرسول الله صلى الله
 عليه وآله من حين اسلامه الى حين فتح مكة نحو العشرين سنة حتى اول قتل ان
 الشرح لم يريد بذلك الا في زمن الفتح قبل موته لعمد قبل سعد بعيد ايضا والذي يظهر لان
 شريعة ذلك انما عرفت من قوله صلى الله عليه وآله في هذه القصة الولد للفراس والادفاك
 سعد لو سبق عمه بذلك ليدعيه بل الذي يظهر ان كلام من سعد وعقبة بن علي البراءة الا
 وان مثل هذا الولد يتقبل النكاح وقد اخرج ابو داود نحو حديث البياض بن حنبل في العمرة
 شعيب بن ابي عمير عن جده قال قام رجل فباي رسول الله ان فلانا ابن عمك عاصرت بامه في
 الجاهلية فقال رسول الله صلى الله عليه وآله لا ادعوه في الاسلام ذكرا من الجاهلية الولد
 للفراس وللسا هو وقد وقع في بعض طرقه كذلك وتفق من الفصح وهو يوم ما قلته واسند
 بهذه القصة على ان الاستخفاف لا يختص بالاب بل الماخ ان يستحق وهو قول الشافعية



عند ما فالت تد ولدت فهو ينك يا فلان فحملت به ولها ولا يستطيع ان يتبع
 الا ان قالت ونكاح البضايا كن يتصمين على ايواهن بر ايات من ارا دهن دخل عليهن
 فماذا حملت احديهن فوضعت جمعوها القافة ثم القوا ولها بالذي يريدون القافيين
 الا يتبع من ذلك انتهى واللايق يقصه امة زعمه الاخير فحملت مع القافة فخذ الولد
 نغذر بوجه من الوجه اولها لم تكن بصفتها البضايا بل اصحابها عنده سر من زفة
 وهما كما قران فحملت وولدت ولدا يشبهه فغلب على ظنه انه منه فبعثه الموت قبل
 استظافه فاحوا خاها ان يستحقه فعمل سعد بذلك نسكا بالبراة الاصلية قال
 القرطبي وكان عبد بن زمعة سمع انه الشرح ورد بان الولد للفراس والاقام تكن
 عادتهم اللعاق بركة اقال وما ادر عن ابن له هذا الغرم بالنبي وكأنه بناه عليا
 قال الخطابي ان امة زمعة كانت من البضايا اللاتي عليهن الضراب فكان اللعاق
 مخفيا باسقاطهن عليا ذكر ابو الهيثم في ما اخبرني عن ابي حنيفة عايشة لكونه يذكر الخطابي
 مستندا لذلك والذي يظهر من سياق القصة ما تقدمه انما كانت امة مستغربة من زمعة
 فاقصت انه عنده زلفة بها كما تقدم وكان طريفة الجاهلية في مثل ذلك ان السيد ان استظف
 القصة وان نفاه استفي عنه واذا ادناه غيره كان مرده كل الى السيد والقافة وقد وقع في
 حديث ابن الزبير الذي سرقه بعد هذا ما يريد ما قلته واما قول ابن عبد بن زمعة
 سمع ان الشرح الخ فضيحة نظر لانه ببعد ان يسمع ذلك عبد بن زمعة وهو مكلم لم يسمع
 ولا سمع سعد بن ابى وقاص وهو من السابقين الاولين للمؤمنين لرسول الله صلى الله
 عليه وآله من حين اسلامه الى حين فتح مكة نحو العشرين سنة حتى اول قتل ان
 الشرح لم يريد بذلك الا في زمن الفتح قبل موته لعمد قبل سعد بعيد ايضا والذي يظهر لان
 شريعة ذلك انما عرفت من قوله صلى الله عليه وآله في هذه القصة الولد للفراس والادفاك
 سعد لو سبق عمه بذلك ليدعيه بل الذي يظهر ان كلام من سعد وعقبة بن علي البراءة الا
 وان مثل هذا الولد يتقبل النكاح وقد اخرج ابو داود نحو حديث البياض بن حنبل في العمرة
 شعيب بن ابي عمير عن جده قال قام رجل فباي رسول الله ان فلانا ابن عمك عاصرت بامه في
 الجاهلية فقال رسول الله صلى الله عليه وآله لا ادعوه في الاسلام ذكرا من الجاهلية الولد
 للفراس وللسا هو وقد وقع في بعض طرقه كذلك وتفق من الفصح وهو يوم ما قلته واسند
 بهذه القصة على ان الاستخفاف لا يختص بالاب بل الماخ ان يستحق وهو قول الشافعية

وجاءت بشرط ان يكون الاختصاص او يوافقه باقى الوتره وان كان كونه من المذكور وان
يراد على ذلك ان كانت بالغا فان كان الاب وتغيب بان زوجه
كان له وورثه غير عبد واجيب بان له خليفه واذا غيب للاسوده فان كان زوجه
كانت اقل من ثلث العبد وحده وعلى تقدير ان يكون مسلم ورثته سوده فيحتمل ان تكون
وكلت اخاهما في ذلك وادعت ايضا ضمن كل طائفة الاشفاق ولها بابل اللعان
لم يخصر في اشفاق عبد الاحتمال ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم الطاع على ذلك ويحتمل ان
كانت زوجه واحدة بالوط وانما حكم بالفرش لانه اطلع على ذلك بعد قوله هو ذلك الولد
والفرش لانه لما اطلق من العاقه الولد بالزواج لم يبق الا صاحبه الفرس وسوى ذلك
على القول بان الاشفاق يخص بالاب فقال اجعلوا على انه لا يقبل اقل واحد غير
والذي عنده في قصه ابن زوجه انه صلى الله عليه وسلم اجاب عن المسئلة فاعلم ان
الحكم ان بشرط ان يدعى صاحبه الفرس لان زوجه عوى سعد بن خديجه ولاد عوى
عبد بن زوجه عن زوجه عن عوى من الحكم في مثلها يكون كذلك وانما لا يحتمل
باسوده وتغيب بان قوله لعبد بن زوجه هو الذي يدوم هذا التاويل واستدل
به على ان الزوجي يجوز له ان يستلحق ولا موصد اذ الزوجي انه بان يستلحقه ويكون
كالتوكيل عنه في ذلك وقد ضل الفجويب بذلك في الاشخاص وعلى ان الامة تصير فرانشا
بالوطه فاذا اعترف السيد بسوطة ائتمه او ثبت ذلك باى طريقه كان ثم انتمت بوجه
لمدة المكان بعد الوطه وكيفية من اشفاق كما في الزوجه لكن الزوجه تصير
فرانشا بعد العقد فلا يشترط في الاشفاق الا الامكان لان ايراد الوطه يجعل العقد
على ما لو وطه وبخلاف الامة فانما اثار دللتها في اخرى فاشترط في جعلها الوطه وت
ومن ثم يجوز الجمع بين الاختصاص بالمكان والوط وهذا قول الجمهور وعن الخنفية
لا تصير الامة الا اذا اولدت من السيد ولد او لحق به فها ولدت بعد ذلك لحقه لان
يتغيبه وعن الخنابلة من اعترف بالوطه فانت من جلد من المكان لحقه وان
متما ولا فاسطحه لم يلحقه ما سله الا باقراره من نفسه على الراجح عندهم وتزوج المدة
الاولى نظرا لان علمه ينقل انه كان لزوجه من هذه الامة ولد اخر وكل يتفقون على
انها لا تصير فرانشا الا بالوطه وقال النورسي وطى زوجه ائتمه المدفوعة علم ما بيننا
فلما باطل النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك قلت وقد حدثت ابن الزبير ما يشعر

بان ذلك

بان ذلك كان امره شهورا وساد كلفظه قريبا واستدل به على ان النسب لا يخرج ولو
انه الصبة ليعوم للاقتضاء ونقل الفرائض عن الشيخ والاموي ومن تبعه عن الشافعي
قولا بوضوح السبب كشكا بما نقل عن الشافعي انه ناظر بعض الخنفية لما قال ان ابا
حنيفة نكح الفرائض بالزوجه واخرج الامة من عموم الولد الفرائض فترده على الشافعي بان
ورد على سبب خاص ورد ذلك الخبر الرازي على من قاله بان مراد الشافعي ان خصوص
السبب لا يخرج والخبر فاما ورد في حق الامة فلا يجوز اخراجه ثم وقع الاشفاق على جميعه
في الزوجات لكن بشرط الشافعي ويجوز الامكان زمانا وبكنا وعين الخنفية كفى
بجرد العقد فتصير فرانشا ويلحق الزوج الولد وتحتج بعموم قوله الولد للفراش لان لا
يخلج التثدير وهو الولد لصاحبه الفرس لان المراد بالفرش الموطوه ورد في الخبر
بان الفرائض كتاب من الموطوه لكونه المراد استفرشها اي يصيرها بوطه لها بالبعث
فلا بد من اعتبار الوطه حتى تسمى فرانشا ولحق بالمكان الوطه فم عدم مكان الوطه لا
تسمى فرانشا ونحو بعض اشراح عن الفرطوي جاز مراده فقال الكلامه تنصير حصول
الجمهور ويجوز ان يكون الفرائض الموطوه وليس هو المراد فعله لا بد من تقدير محذوف
لان مراد ان الفرائض هو الموطوه والمراد بان الولد للحق بالوطه قال المعتز هذا
لا يتفق الاعم تقدير الحذف قلت وقد بينت وجها مستقامته بخلافه وهو
ذلك ايضا فان ابنت الاعوى اللغوي تنقل ان الفرائض عند العرب يعبره عن الخ
وعن المرأة والاكثر اطلاقه على المرأة وها ورد في التصدير عن الرجل قبل جرحه
تزوجت بعد قتله وبها اوسيد بها باتت نكاحه وباتت فرانشا خلق العاصم
بالبلاتيليا وقد يعبر به عن حاله الافراش ولكن حمل الخبر على ان لا يتعين الحذف
نعم لا يمكن حمل الخبر على كل واحد بالمراد من الاختصاص بالوطه كالزواج والسيد ومن
قال بان ديمق العبد مسوق الولد للفراش تابع للفراش ولو حكم به للفراش وما نكحت
هذا وقد شنع بعضهم على الخنفية بان من لان مذهبهم اخراج السبع المانع في العمل
بالعموم في الاحوال واجاب بعضهم بان خصص الظاهر القوي بالقياس وقد عرفت
قاعدة تقدير القياس في مواضع على خير لو اوردوا هذا واستدل به على ان الشافعي لما
يعتمد في النسب اذ الميعارضة ما هو اقوى من لان الشاع لم يثبت نصا في الشبه
والفتى اليه في قصة زيد بن جارية واذا الميعار بالشيء في قصة الامة لانه عارضه

حكم التوسعة وهو مشروعية اللعان وفيه تخصيص عموم الولد للفراش فقد تمسك ابن
السعدي وبعض المالكية وهو شاؤ ونقل عن الشافعي انه قال تقوله الولد للفراش
احدها هو ما لم يقع فيه فاذا نشأه ما شاعركا لللعان انما نفي عنه والثاني اذا نشأه
الفراش والعاقر فالولد للفراش قلت والثالثي منطبق على خصوص الوارث
والاول اعم فتمساوقا اي لا ينافي الذهب بحيث ان كلاهما كان كالذي ينفق
الاخر هو كذا باعتبار زمة كذا لاكثر وقد تقدم ضبط بعد وانما يجوز في الخبر
والنسخ واما ابن فهو منصوب على العالين ووقع في رواية للنسائي وهو كذا بعد
بحذف حرف التعداد قرأه بعض المتأخرين بالشون وهو مردود وقد وقع في رواية
يونس المحلق في الخازن هو كذا بعد ووقع لسد عن ابن عبيته عن ابي
داود هو كذا بعد قال ابن عبد البر ثبتت الاثرة فلما عند فعل الخازن ان قر
سيدها ان كان يلزمها وعند أهل العراق ان قر سيدها بالولد وقال الخازن يتساق
في الحديث استثنى في الاثر والخبر وهو صحيح عند الشافعي اذا لم يكن له وارث سواء
وقد تعلق اصحابنا بالحديث لانهم يروون زمة ادعاه ولذا ولا اعترف بوطء امه
فكان القول في هذه القضية على استلحاق بعد زمة قوله وعندنا لا يصح استلحاق الاثر
والجدة في هذا الحديث لانها يمكن ان تكون نبتت عند النبي صلى الله عليه وسلم ان زمة
كانت يما امه فالحق الولد له لان من ثبت وطء لا يحتاج الى الاعتراف بالوطء وانما
يضعف هذا على الراثين ويعسر عليهم الانفصال عما قاله الشافعي لما قرناه انه لم
يكن لزمة ولد من الامة المتكوبة سابقا ومجدد الوطء ولا عبته به عندهم فياخذهم تسليم
قال الشافعي قال ولما ضاق عليهم الامر قالوا الرواية في هذا الحديث هو كذا بعد بن زمة
وحذف حرف التعداد اي بن زمة والاصل بالبن زمة فالولد والمراد ان الولد لا يلحق
بزمة بل هو عبد لولده لا نوارثه ولذا كمرسودة بالاحقاب منذ لانها لم ترث زمة
لم ماتت كما نقلوه مسكنا قالوه وهذه الرواية التي ذكرها في صحيحه ولو وردت لردنا
الى رواية الشعبي وقتنا بل الخبز في حديثنا بين كذا بعد لقوله في كتابه عوجا
يوسف حيث قال يوسف عرض لهذا النبي وقد سلك الخاروي في مسكنا اخر مقال
قوله هو كذا بعد كطيرة لا تكن كذا ولكن نسخ غير كمنه الى ان يتبين امره كما قال النسائي
القطعة هي وقاله اذا اجابها فادها اليه قال ولما كانت مسودة شريكه لعبد

في ذلك

في ذلك لم يعلم منها تصديق ذلك ولا الدعوى الزم عبد اما اقرب على نفسه ولم
يجعل ذلك حجة عليها فامرها بالاحقاب وكلاهما كذا منعقب بالرواية الثانية الصريح
فيها بقوله هو كذا فانها نعت الاستكثار وكان لم يقف عليها ولا على حديث ابن
الزبير وسودة الدال على ان مسودة واقعتا خالفا لعبد داغ اليعقوبي ذلك الولد
والعاقر كذا تقدم في غزوة الفتح تعليقا من رواية يونس عن ابن شهاب قال قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وهذا منقطع وقد وصله عن ابن شهاب في وقوع
في رواية يونس ايضا قال ابن شهاب وكان ابو هريرة يصعب بذلك وقد قدمت هناك
ان مسكنا اخرجه من رواية ابن شهاب عن مسعود بن المسيب واسئلة عن ابي هريرة
وقوله والعاقر كذا اي للثاني الخبيبة والحرمان والفقير يفتحين الزنا وقتل يفتحن بالليل
ومعنى الخبيبة هفا حرمان الولد الذي يبعيه وحرمت عادة العرب ان تقول الخراب
للمحرم بغيره الخراب والقراب وتقول ذلك وتقول المراد بالخراب انه يرحم قال الزهري وهو
ضعيف لان الرحم مخصص بالمحصن ولان الزنا يرحم منه نفي الولد والغير انما سبق في
الولد وقال السبكي والاولا شبه بمساق الحديث فيهم الخبيبة كل زمان وويل الرحم والخبر
من موضع اخر للاجاجة التخصيص في غير ابي قاتل ويورد الاول اخرجه ابو القاسم
من حديث زيد بن ارقم رفعه الولد للفراش وفيه في العاهر الخبر وحديث ابن عمر عند
ابن حبان الولد للفراش وبني العاهر الاثلب بمثاله ثم موحدة بينهما لم ويصح اوله
وثالثه ويسران قيل هو كذا وقيل دقائه وقيل القراب ثم قال مسودة
احق حجة منه في رواية الميث واحق حجة منه بسودة بنت زمة فمارها
حتى تلقى الله في رواية مسكنا قال عياض قوله مارها احق حجات وفي رواية
الليث فلم تره مسودة قط يعني في المدة التي بين هذا القول وبين موت احدها وكذا
مسكنا من طريقه وفي رواية ابن جريج في صحيحه في عوانة مثله وفي رواية الكشيحي الليث
في حديث الليث ايضا فلم تره مسودة بعد وهذا اذا ضمت الى رواية مسكنا وسعيد
منها انها اشغلت الامر وبالفت في الاحقاب منه حقا فلم تره فضلا عن ان يراها
لانها ليست في السر المذكور دلالة على انها من رويته وقد استدل به الخبيبة على انه
لم يلحقه بزمة لان الرواية به كانت لخاصة مسودة والاحقاب لا يورث الاحقاب منه

توحيد الله فتح كتاب التوحيد لو كان آخر الامور التي ظهر بها المنزلة الخاسر مثل
الوازنة وخفتها فجعله اخر تراجم الكتاب تبدأ بحديث الاعمال بايات و ذلك
وخم ثمان الاعمال تونن يوم العتمة و اشار الى انه يشغل ايامها ما كان بالنته الفاصلة
له تعالى وفي الحديث الذي ذكره ترتيبه وتخفيفه وحس على الذكر الحية الرجح له والفتنة
بالنسة الى ما تعلق بالعلم والنقل بالنسة لاظهار التواب وجا ترتيب هذا الحديث
على اسلوب عظيم وهوان حيا الرب سابق وذكر الصبر وحققه الذكر على لسانه ثم بيان
ما فيهما من التواب العظيم الناضج يوم القيمة انتهى لخصا وقاله لكرمانى تقدم في اول كتاب
التوحيد بيان ترتيب بواب الكتاب وان الختم بها حيث كلام الله لان مدارا للروح وتربعت
الشرايع ولهذا اضعف بيا للروح والانتها الى امانته الاستدانة ونعم الختم بها ولكن ذكره في الباب
ليس مقصودا بالذات بل هو لارادة ان يكون اخر الكلام التسبيح والتحميد كما ان ذكر حديث
الاعمال بالنيات في اول الكتاب لارادة بيان خلاصه في اذنا والذم الذي ظهر منه فاقدم
كما به كما دل على وزن الاعمال لان اخر آثار التكليف فان لم يعد الوزن الا الاستمرار في
احدى الودين الى ان يريد الله اخرج من قصص تصدق بيده من الموحدين فيخرجون من النار
بالشفاعة كما تقدم بيان حال الامانة في اشار ايضا الى ان وضع كتابه تقسطا ساو بيننا
يرحم الله ولنه سهل على من سسه الله عليه وفيه اشعار بما كان عليه المؤمن في حياضه والواخر
تقبل الله ثمرته وجل كما فضل الخيرات وفي الحديث من الفوايد في ما تقدم الحث على ادا
هذا الذكر وقد تقدم في باب فضل التسبيح من وجدا اخر من اوهرية حديث اخر اعظم حال
سبحان الله ويحده في يوم ما بجره حط خطايه وان كان مثل زبال البحر واذا شئت هذا
في قول سبحان الله ويحده وحده فاذا اضعف اليها الكلمة الاخرى قالوا في يظهر لنا في
تحصيل الثواب الخليل للناس لها كان من ماله الكلمة الاولى وليست له خطا مغلما
يحصل لمن التواضع باوزان ذكر وغير يراد الحكم الرغبة في فعله بل يظن اللسان المقصد
من ساق هذا الحديث للرب لانه الذكر المذكور فيه تقدم المبتدأ على الخبر كما مضى في قوله
كلناه وفيه من البديع المتعقلة والمناسبة والوازنة في التسبيح لانها حياضتها الى الرحمن
ولم يزل الرحمن لوازنة قوله على اللسان وعده كلاما من الثلثة بما يليه وفيه اشار الى ان
مولد تقويم مجدرك وتدا خبر الله تعالى عن الملكة في عدم ايات انتم سبحون محمد
وفي صحيح مسلم عن ابي ذر رقت رسول الله بالواحدة والى من الكلام احسن الله قال
اصطفى الله الملكة سبحان الله في قوله سبحان الله وحده **حاشا** مثل كتاب التوحيد
من الاحاديث المروية على ما بين حديث وخمسة واربع حديثا المصنفها وما في

معناه

معناه من المناجعة خمسة وخمسون طريقا والباقي بموصول اكثر منها فيه وفيما نحن
مخطاها والخاصة منها احو عشر حديثا المنفرد عن صاحبها بالكتاب واخر مسلمنا حديث
عائشة في امير السيرة في ذكره قال هو الله احد وحديث اوهرية اذ ثبت عدة تواتر
اذ اتقرب الصديق من شيئا وحديثه يقول الله عز وجل انما عند ظن عبدي بي وبيد
الانما ومن الصحابة فمن بعدهم ستة وثلاثون اشرا جميع ما في الجامع من الاحاديث المذكور
موصولا ومعلقا وما في معناه من المناجعة تسعة الاف واثنان وثمانون حديثا جميع
ما فيه موصولا ومعلقا غير تكرار المناجعة وحديثه وثلاثة عشر حديثا
ذكر المعلق وما في معناه من المناجعة ثمانية وستون حديثا والباقي بموصول وانما
على تحريرها سوى ثمان مائة حديث وثمانون حديثا ونسبت ذلك موصولا في اخر
كل كتاب من كتب هذا الجامع وجمعت ذلك هنا تنفيها على اولهم من زعم ان عدده بالمسبعة
الالفه وما بيان خمسة وسبعون حديثا وان عدده غير المذكور في اربعة الاف وخمسة
اربعه الفه وقد وضعت ذلك موصولا في اواخر المقدمة وذلك كله خارج عما ادعوا
التراجيح للاجواب من الفاظ الحديث من غير تغيير بما يدل على انه حديث مرفوع كما
يتمت على كل موضع من ذلك في ما به كقول ما ب اثنتان فيما فوقها جماعة فانه لفظ حديث
اخرجه ابتعاجه وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة فمن بعدهم الفسوية وما فيه
انما وقد ذكرت تفصيلها ايضا عقب كل كتاب والله الحمد وفي الكتاب ثمانية وثمانية
بسياسة الفايل سمي ولا يسم خصوصا في الشيفر وفي التراجيح فاندخل في هذه الصفة
وقد نهيت عليها ايضا في مناكها وما اتفق من المناسبات التي ار من فيه على الله
غالب ما انه يكون في الاحاديث الاخر من كتابه من كتب هذا الجامع مناسبة لغيره ولو
كانت الكلمة في ثنا الحديث الخبرا ومن الكلام عليه كقوله في اخر حديث في الوجود كان
ذلك اخر شاملا خبره ويل وقوله في اخر كتاب الايمان ثم استغفر ونزل في اخر كتاب العلم
وليقطعما حتى يكونا تحت الكعبين في اخر كتاب الوضوء واحل من اخر كتابه في
اخر كتاب الفسول وذلك لالخبر ما بينه للاختلاف وفي اخر كتاب التيمم على ما يصعد
فانه يكسبك وفي اخر كتاب الصلاة استئذان المرأة زوجها في الفروج في اخر كتاب الجمعة
ثم يكون الفاعلية في اخر الصديق لم يصل قبله ولا بعده في اخر الاستسقاء بالارض
في اخر تقصير الصلاة وان كنت نائمة اضطر وفي اخر الجهد والظن وهذا المصنف
شرب وفي اخر العلة في الصلاة فانما الرهان الجسوا فلما اضر وفي اخر كتاب الجنان وفي
بيت يد المصعب وتب ووضعت في كتابه ومعناه اجلا كما في اخر الكتاب حديثه في
ولها دخول في الاخر من جهة كونها تن في اخره فان كسرة الماشي وفي اخر الخراج ولجعل

هذا الاثر في كتابه

حوت في بلد رسولك في اخر الصيام ومن لم يكن اكل فليس وفي اخر الاعكاف ما نانا
 معتكف فرجع وفي اخر السبع والاجارة حتى اجلته عمرو واخر الحواك فصل عليه وفي
 الكفا لزمون كما لا فلورثته وفي اخر المزارعة ما نسبت من مقالته ملك المير بوجها
 شاي في اخر الملازمة حواكوت ثم ابعث وفي اخر الشرب فشر بغيره فبعت وفي اخر
 المظالم فليس واصوبه وانزهه وفي اخر الشركه افتتح بالقصب وفي اخر الزهري اولك
 لا خلاف لهم في الاخرة وفي اخر الشق الولال اعتق وفي اخر الحبة ولا تغد في صوتك
 وفي اخر الشها دات لانها ولو حيا وفي اخر الصل قم فاقضه وفي اخر الشروط لا يباع
 ولا يوهب ولا يورث وفي اخر الجهاد قدمت فقال صل ركعتين وفي اخر فرض الجهاد
 السنة وفي اخر الجزية والموادع فوجام بحمة الريم الجعفة وفي اخر بدء الخلاء في اداء
 الابنبا قدم موهبة للرسول اخر فبسة قدمها وفي اخر البنات قب بعت خديجة
 يخرج النبي صلى الله عليه وسلم وفي اخر الجعرة فتره بين عامه ومحمد وفي اخر المازك
 الوفاة النبوية وما يتعلق بها وفي اخر التفسير تفسير المهود تسوي وفي اخر
 فضائل القران اختلفوا فاهلها وفي اخر النكاح فلا يمنعه من التحرك وفي اخر
 الطلاق وتغنوا ثم وفي اخر العاتبا بعدة ذلكها وفي اخر النفقات اعثها ابو
 لبيب وفي اخر الاطعمة وترك العجائب وفي اخر الذبايح والاضاحي حتى ينضم من
 وفي اخر الاشرية وبقا بعد سعيد بن المسيب عن جابر وفي اخر الرضوا ونقلها وفي
 اخر الطب ثم ليظهره وفي اخر اللباس احاديث جليله على الاخرى وفي اخر الاديه فليد
 ما استطاع وفي اخر الاستيذان منه فبعت النبي صلى الله عليه وسلم وفي اخر الاعوان كراهة
 السامة عليا وفي اخر الرقاقان ترجع على اعفاننا وفي اخر القدر اذ الردا فبسة
 ابينا وفي اخر الابان والنذواد اسم عابرة فقله وفي اخر الكفارة وكفر عن يمينك وفي اخر
 الحدود ان شاعزيرة وان شاعقر وفي اخر الحاربيين عملوا ما شيعم فقد وجبتك الجنة
 وفي اخر الاكل يجزي عن الظلم وفي اخر تغيير الروبا مجازا لله عنهم وفي اخر الفتنة انك
 ونفيا الصالحين وفي اخر الاحكام فاعتمت بعد ايام الحج وفي اخر الاعتصام سبحانه هذا
 بيهان عظيم والتسليم مشروع في الختام فلذلك جزم به كتابه لتوحيد المجد بعد
 التسليم اخذ دعوى اهل الجنة قال الله تعالى دعوتهم اليها احكام الله وختمت بها سلام
 واخذ دعوتهم ان لله رب العالمين وفي رد في حديثنا في طبرية في ختم المجلس
 اخبرنا القمزي في الجامع والنسائي في اليوم والليلة وان جات في صحبه والظباط
 في الاما

في الاما والحاكم في المستدركه كلام من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريح عن موسى بن عبيد
 عن سهل بن صالح عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في مجلس فكثر فيه لفظه فقال قبل ان تقوم من مجلسه ذلك مما احب اليكم وتحركوا
 ان لا اله الا انتا عن صفرك كما توبوا اليك الاغفلة ما كانت في مجلسه ذلك هذا
 الترمذي وقال حسن صحيح غريب لا يخرجه من حديث سهل الا من هذا الوجه وفي
 عن ابي هريرة وعابسته وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط مسلم الا انه يخارجه
 بروايات يروى عن موسى بن عبيدة عن سهل بن عبد الله عن ابي جريح عن ابي
 وهو في ذكره فليس في هذا السنن الا سهل ولا سهل ولا لعبد والصابر عن سهل عن
 وتذاكره على الصواب في علوم الحديث فانه ساقه من طريق البخاري عن محمد بن
 عن محمد بن يزيد بن جريح بسنده ثم قال قال البخاري بعد حديث مسلم ولا اعلم في الدنيا
 في هذا الباب في هذا الحديث الا انه معلول ثنا موسى بن عقبة عن عوف بن عبد الله بن
 قال البخاري في هذا الحديث في الاثر المذكور لموسى بن عقبة سماعا عن سهل بن عبد الله بن جريح
 المذكور عن الحاكم بسنده المذكور في علوم الحديث عن البخاري فقال عن احمد بن حنبل
 معين كلاهما عن حجاج بن محمد وساق كلام البخاري كمن قال لا اعلم بهذا الاسناد في
 الحديث الا انه معلول وقوله لا اعلم بهذا الاسناد في الدنيا هو المنقول عن البخاري لا قوله لا اعلم في
 الدنيا في هذا الباب فان في الباب عدة احاديث لا تخفى على البخاري وقد ساق التحليل في الاثر
 هذه القصص عن غير الحاكم وذكرها ان مسلما قال البخاري يعرف بهذا الاسناد في الدنيا
 غير هذا فقال لا الا انه معلول ثم ذكره عن موسى بن سهل بن عبيد بن موسى بن عقبة
 عن عوف بن عبد الله بن جريح قوله وهو موافق لما في علوم الحديث في هذا الحديث في قوله في هذا الباب
 فهو موافق لرواية اليربوعي في قوله بهذا الاسناد وكان الحاكم وهم في هذه اللفظة وهو قوله
 في هذا الباب وانما هو هذا الاسناد وهو كما قال لان هذا الاسناد وهو ابن جريح بن
 ابن عقبة عن سهل بن عبد الله بن جريح هذا الحديث في هذا الباب قال البخاري لا اعلم في الدنيا
 سهل يعني انه اذ لم يكن معروفا بالاختراع وجات عنه رواية خالفها رواها وهو
 جريح من هؤلاء ملازمة لموسى بن عقبة رحمة رواية اللان هذا توجيه تعليل الصالح
 واما من صححه فانه لا يري هذا الاختلاف فلهذا قد اجاب عن جرحه انه عن موسى بن عقبة
 على الوجهين وقد سبق البخاري التحليل هذه الرواية احمد بن حنبل فذكر الدار قطن في
 العلل عن ابي جريح في حديثنا وهو الصحيح قول وهيب بن موسى بن سهل بن جريح بن عبد الله
 قال الدار قطن في القول قول احمد بن جريح كما جرحنا بوجاهة وبعوزة الرازيان قال ابن ابي عمير

